الانتقال الاقتصادي في الجزائر :

خيار الاقتصاد المختلط لتجاوز الركود والنمو العابر؟

The Economic Transition In Algeria: A Mixed Economy Choice To Overcome Stagnation And Transit Growth?

مرزود حسين [1]

[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، hocine182007@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/04/09 تاريخ القبول:2020/08/26 تاريخ النشر: سبتمبر2020

ملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع الانتقال الاقتصادي من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق و الذي أحتل أهمية كبرى لذى مختلف الدراسيين و المختصين منذ نهاية الثمنا نيات وبداية التسعنانيات القرن الماضي والذي شمل المعسكر الاشتراكي ، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبداية موجة التحول والانتقال الاقتصادي في اتجاه اقتصاد السوق لدول أوربا الشرقية في تجارب متعددة تراوحت بين الانفتاح الكلي والتدرجي، لتتمدد إلى العديد من الدول ومنها الجزائر في تجربة تحرير الاقتصاد ومواكبة ما يجري في العالم في إطار سياسة الإصلاحات وتصحيح الاقتصاد كخيار لمحاولة تجاوز العجز والركود الاقتصادي ، والنمو العابر المرتبط بأسعار المحروقات.هاته التجربة لم تخلو من صعوبات ولم تحقق نتائجها ببناء اقتصاد قوي يتجاوز العجز والنمو العابر وبناء أنموذج للنمو الحقيقي يرتكز على الاقتصاد المختلط والجديد.

الكلمات المفتاحية : التحول والانتقال الاقتصادي ، الاقتصاد المختلط ، النمو الاقتصادي العابر ، الاقتصاد الجديد .

المؤلف المرسل: مرزود حسين ، الإيميل المهني: hocine182007@hotmail.fr

Abstract:

This study the process of economic transition which has become a matter of interest for experts and specialists, namely since the end of the eighties of the last century, in association with the transformation from the planned socialist system to the market economy within the economic transformative countries experiences. The wave of transformation shifted to Eastern Europe to extend many countries including Algeria, with differences in the specificities of experiments and methods of transfer. The raised problematic is: Why has the economic transition in Algeria not succeeded in building a strong economic system that achieves real growth and goes beyond stagnation and transit growth? In order to deal with.

The subject, emphasis was placed on the concept of economic transition and related concepts, the economic system and methods of transition, economic growth.

The Algerian economy and the option of transition to a mixed and new economy.

Keywords: economic transition, mixed economy, transit economic growth, new economy.

مقدمة:

إن عملية الانتقال والتحول أصبحت من المسائل التي أخذت الكثير من الاهتمام من طرف الخبراء والمختصين وخاصة بعد نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرض الماضي. و ارتبطت بالانتقال والتحول من النظام الاشتراكي المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على الحرية و اقتصاد السوق فيما يعرف بتجارب البلدان المتحولة اقتصاديا أو الاقتصاديات في مرحلة انتقال ، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وموجة التحول التي شهدتها أوربا الشرقية لتمتد حركة الانتقال إلى العديد من البلدان ومنها الجزائر. رغم الاختلافات بين هاته التجارب و طريقة الانتقال.

1 . مشكلة الدراسة : تتمحور مشكلة الدراسة حول تجربة ومسيرة عملية الانتقال الاقتصادي في الجزائر بالتحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق منذ بداية انطلاقها في نهاية ثمانينيات القرض الماضي إلى غاية اليوم ، والتي بقيت متعثرة ولم تستطيع التخلص من الاعتماد على اقتصاد الريع المرتبط بقطاع المحروقات الذي يحقق النمو العابر فقط ، ويمكن أيجاز المشكلة بطرح السؤال الرئيسي التالي الذي يتحدد في: **لماذا عملية الانتقال الاقتصادي في الجزائر لم تنجح في بناء اقتصاد قوي يحقق النمو الحقيقي ويتجاوز الركود والنمو العابر ؟. بمعنى لماذا عملية الانتقال**

الاقتصادي بقيت متعثرة و لم تنجح ؟ هل السبب يعود إلى عدم قدرة النخبة الحاكمة لاختيار نظام اقتصادي و أنموذج مناسب للنمو أو لعوامل أخرى كالفساد ؟ وأي الأنظمة الاقتصادية المناسبة مستقبلا للجزائر لبناء اقتصاد قوي ؟ .

2 . فرضيات الدراسة : لمعالجة الدراسة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1 . كلما كانت عملية الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق مبنية على التدرج ، كلما نجحت في التقليل من عملية التعثر و تحقيق معدلات النمو والتنمية؟

2 . كلما كانت عملية التحول و الانتقال مبنية على معطيات اقتصادية، كلما ساهمت في تجاوز الصعوبات والفشل والتقليل من الفساد ؟

3 . كلما كانت تجربة الانتقال ترتكز على التنويع للاقتصاد المختلط والجديد ، كلما ساهم في الزيادة في الإنتاجية وتجاوز للنمو العابر وبناء اقتصادي قوي ؟

3 . أهمية الدراسة :تبرز أهمية الدراسة من الآثار الايجابية أو السلبية أو الصعوبات التي واجهت عملية الانتقال الاقتصادي في الجزائر في اتجاه اقتصاد السوق و حتمت على السلطات اتخاذ إجراءات لمعالجتها من جهة ، ومن جهة ثانية تكمن الأهمية في بروز سياسة نظرة جديدة تهدف للحد أو لمجابهة المشكلة وتوجيه الاقتصاد نحو الاقتصاد المختلط الذي يجمع في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص والأجنبي وفي إطار التنويع لبناء اقتصاد قوي يتجاوز الصعوبات التي حالت دون تحقيق نمو حقيقي يخفف من التبعية ويضمن تنمية متوازنة.

4 . منهجية الدراسة : تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين رئيسين اللذان يلائمان الظاهرة المدروسة أو الموضوع وهما المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع المعطيات ووصفها وتحليلها واستخلاص النتائج بطريقة علمية ، والمتعدد الأبعاد بحكم أن الموضوع متعدد الجوانب مما يسهل علينا عملية جمع وترتيب المعطيات ومعالجة وتحليل المعلومات بطريقة علمية متكاملة.ولكن قبل التطرق إلى عملية الانتقال الاقتصادي في الجزائر وصعوبة إيجاد وبناء اقتصاد قوي وأنموذج للنمو يحقق النمو الحقيقي و يتجاوز النمو العابر،يجب تناول عدة مفاهيم الانتقال الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به عوامله وطرقه. الانتقال والنظام الاقتصادي ، اقتصاد السوق ،الاقتصاد المختلط ،النمو الاقتصادي أهدافه ونماذجه وأنواعه .

الاقتصاد الجزائري وخيار الانتقال إلى الاقتصاد المختلط والجديد الذي يمكن ان يحقق أهداف متكاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

أولا: مفهوم الانتقال الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به شروطه.

الانتقال الاقتصادي: (:TRANSITION ECONOMIES) أرتبط بعدة مفاهيم منها الانتقال، التحول، التغيير، الإصلاح. ويعني الانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي مخطط قائم على ملكية الدولة إلى نظام اقتصادي ليبرالي يقوم على الحرية واقتصاد السوق وفق مسلماته ومبادئه مع تفتيت وتقويض لأسس النظام السابق ، بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية : الانتقال الاقتصادي على" أنه تغيير في البنى الاقتصادية وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلي عن الأنشطة الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة رفع الكفاءة الاقتصادية " [1].

بينما يعرفه اتحاد البنوك العربية على " أنه تحرير وتقليص دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتخطيط المركزي إلى اقتصاد حر قوامه السوق والمنافسة والتجارة الحرة"[2] .

. التحول الاقتصادي: يأخذ نفس معنى الانتقال لكن التحول يكون في مدة طويلة.
ـ التغيير الاقتصادي : وهو التغير أو الحركة من شئ لم يكون موجودا من قبل ويمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا والتغير يعني أوجه كثيرة ويهدف إلى التكيف ومواكبة الانتقال في المؤسسات والبرامج والهياكل ويقترب من الانتقال والتحول .

ـ الإصلاح الاقتصادي : يمكن أن يكون جزء من الانتقال والتحول الاقتصادي لأنه قد يشمل إصلاحات جزئية أو جذرية ،أو بعض السياسات ، أو تغيرات داخل النظام وبدون أن يحدث إخلال بمسلماته.

وإجمالا ليس دائما أن يحدث الانتقال إلى اقتصاد السوق ، ولكن يمكن أن يحدث الانتقال والتحول إلى النظام الاشتراكي أو إلى نظام اقتصادي يجمع بين آليات اقتصاد السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاعات الحساسة أو ما يعرف بالاقتصاد المختلط.

شروط وأسباب الانتقال الاقتصادي : هناك مجموعة من الأسباب ومستلزمات الانتقال وخاصة الاختلالات الهيكلية والعجز والأزمات التي تعرض لها اقتصاد الدول النامية وحسب إجماع واشنطن لعام 1990 الذي حدد أنموذج موحد للانتقال ، بأن وضع 10 شروط للانتقال منها: [3]

. تحرير الاقتصاد وإتباع اقتصاد السوق.

ـ إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق الوطنية أمام تدفق السلع الأجنبية.

. خصصة المؤسسات العمومية.

. وضع قوانين لحماية الملكية الخاصة.

أجماع أوصفة واشنطن هناك من اعتبرها إلية للسيطرة على خيرات الدول المتحولة أو التي تريد الانتقال الاقتصادي ، كمأن هاته الوصفة حسب تقديرنا لا يمكن تطبيقها على جميع الدول لاختلاف اقتصاديتها وأوضاعها السياسية والاجتماعية.

ويمكن إجمال مستلزمات الانتقال الاقتصادي فيمايلي: [4].

. الحرية : تحرير الاقتصاد من كل القيود الحكومية ،حرية التجارة الداخلية والخارجية ، حرية الدخول إلى الأسواق .

. تثبيت الاقتصاد الكلي.

. الخوصصة.

. استقلالية القطاع المالي عن هيمنة الدولة ومنح البنوك المركزية حرية تنفيذ السياسة النقدية مع حرية إنشاء بنوك تجارية والبورصة ، (السوق المالي).

. وضع نظام ضريبي عادل وشفاف.

. سن التشريعات لحماية الاقتصاد والملكية والمعاملات الاقتصادية.

. تحديد دور الدولة الاجتماعي في مجال الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

ثانيا: النظام الاقتصادي وطرق الانتقال :

النظام الاقتصادي هو مجموعة من القواعد الاقتصادية التي تنظم قانونيا لضمان توفير مختلف الحاجيات في المجتمع فيما يخص الإنتاج والاستهلاك، وهي تختلف حسب طبيعة النظام المتبع، الاشتراكي أو النظام الحر، أو النظام الاقتصادي المختلط. ويمكن أن يكون الانتقال وفق الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والذكاء (البحث

العلمي) الذي أصبح عنصرا للقوة والتطور لدى جميع الشعوب والدول، بينما مكونات النظام الاقتصادي فهي ثلاثة:

1 . الحوافز : التي تؤثر على قوة النظام الاقتصادي من عدة عوامل مثل الركود ، الانتعاش الاقتصادي ،النمو و التضخم ، الاستقرار، الحروب ، المناخ المناسب،إلخ...

2 . الشكل: وهي كافة العوامل المجتمعية مثل كفاءة الموارد البشرية وتناسقها مع العمل والإنتاج الصناعي.

3 . الطبيعة أو البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية: والتي تتعلق بطرق تنظيم العمل، إضافة إلى المعدات والأجهزة التكنولوجية.

طرق الانتقال الاقتصادي : حسب الخبراء الاقتصاديين توجد طريقتين لعملية الانتقال والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق ومن خلالهما يمكن تحديد سرعة وكيفية تطبيق عملية الانتقال وهما : [5].

1ـ طريقة الصدمة (therapie de choc) : وهي طريقة الانتقال الراديكالية والسريعة بأن يكون الانتقال جدري عن طريق التخلي عن آليات النظام الاشتراكي المخطط والتخلص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تطبيق آليات اقتصاد السوق وتحرير الأسعار و خوصصة كل المؤسسات الاقتصادية رغم كلفتها وانعكاساتها الاجتماعية كما حدث في بولنيا وألمانيا الشرقية سابقا .

2ـ طريقة التدرج (therapie gardualisme) : وتكون عملية الانتقال والتحول إلى اقتصاد السوق عبر مراحل أو بالتدريج أي على مراحل مثل ما حدث في العديد من الدول مثل المجر ، بلغاريا وهناك من يعتبرها أحسن طريقة من أجل النجاح الاقتصادي لأنها تراعي الجوانب الاجتماعية ،ومن جهة أخرى تكون عملية الانتقال في هدوء ويمكن تصحيح الاختلالات وتجاوز الصعوبات والأخطاء والتقليل من التكاليف والخسائر في نفس الوقت .

ثالثا: النمو الاقتصادي أهدافه ونماذجه وأنواعه:

تعريف النمو الاقتصادي: هو الزيادة في الدخل الوطني والدخل الفردي في فترات متتالية ومستمرة وليست عابرة نتيجة زيادة الناتج الوطني من السلع و الخدمات[6].

وعموما لا يمكن استنساخ تجربة النمو لدولة ما وتطبيقها على دولة أخرى، فلكل دولة ظروفها وإمكانيتها وقدراتها ومعدلات نمو سكانية معينة وثروات طبيعية ومخاطر أمنية معينة.

أهداف النمو الاقتصادي:

. يهدف إلى تحسين القدرة الشرائية .
. تحسين معيشة السكان.
. زيادة في مدة الحياة.
. تخفيض البطالة.
. خفض معدل الفقر.
. الاستقرار السياسي والاجتماعي.

نماذج النمو الاقتصادي: ما يتعارف عليه في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاقتصادية يوجد نوعين من نماذج النمو الاقتصادي وهما:

1ـ أنموذج النمو المكثف الوافر (intensive) : الذي يهتم بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب الداخلي والتصدير للأسواق الخارجية في منتوج معين أو منتو جين بمعنى التخصص مثل الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول والغاز للدول التي تملك الغاز والبترول .

2ـ أنموذج النمو واسع النطاق المتنوع(extensive) : ويعني بتنويع الإنتاج في عدة قطاعات في إطار تنويع وتكامل القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة ،الصناعة ،التجارة الخارجية أو مابين قطاع معين مثل الفلاحة أو الصناعة.

أنواع النمو الاقتصادي:

1ـ النمو التلقائي (spontaneous growth): ويكون غير منظم طبيعي بمعنى أنه متوازن ويمكنه أن يحقق التنمية ويضمن استقرار السياسي والاجتماعي لفترات طويلة أو متوسطة على الأقل.

2 . النمو العابر (transiten growth): ويكون فجائي ومؤقت نتيجة لتغير مثلا في سعر مادة معينة في السوق الدولية نتيجة لأسباب ظرفية مثل تقلبات أسعار النفط أحيانا بالارتفاع بالنسبة للدول المصدرة للنفط.

3 . النمو(المنظم) المخطط (planned growth) وهو النمو الواعي المنظم بطريقة مدروسة مسبقا وفق ضوابط اقتصادية وخطط علمية مدروسة.

ثالثا :حصيلة انتقال الاقتصاد الجزائري ومسألة النمو وخيار الانتقال إلى الاقتصاد المختلط والجديد:

إن حصيلة الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962 إلى يومنا هذا لم تتغير في مجال النمو الاقتصادي بالاعتماد على المنتوج الواحد (مدا خيل المحروقات) بهيمنته على الاقتصاد ككل ففي سنة 1997 كان يمثل 95 % من الصادرات و30 % من الناتج الوطني و60 % من مدا خيل الميزانية [7]. هذا الاقتصاد عرف مرحلتين.مرحلة بعد الاستقلال أي مرحلة الاقتصاد الموجه واختيار أنموذج للنمو يرتكز على الصناعات المصنعة، ومرحلة الانتقال والتحول نحو الاقتصاد الحر واتباع أنموذج للنمو يرتكز على تصدير المحروقات والاعتماد على مداخليها للقيام بالتنمية وتحقيق النمو ،لكن ما يميز تجربة الانتقال الاقتصادي للجزائر التي لم ترتقي إلى مرحلة التوازن والاستقرار الذي يجنبها الأزمات و الأخطار، وعلى هذا الأساس يمكن وصف النظام الاقتصادي الجزائري بأنه نظام هش و ريعي وهجين بمعنى أنه لم يتخلص من الارث القديم لهيمنة و تدخل الدولة[8] .و يعاني من العلة أو المرض الهولندي [9]. حسب تسمية الاقتصاديين نظرا لاعتماده على مدا خيل المحروقات المنتوج الوحيد من دون منتجات أخرى. وعليه فإن عملية الانتقال الاقتصادي منذ انطلاقها لازالت متعثرة ولم يكتب لها النجاح لتحقيق النمو التنمية والتخلص من التبعية للمحروقات والتبعية الأجنبية وذلك راجع لعدة أسباب داخلية وخارجية سياسية واقتصادية اجتماعية يمكن إجمالها فيمايلي:

ـ أن الفئة الحاكمة التي تنتمي إلى التيار المحافظ الذي يرفض الانتقال وتحرير الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية العمومية للحفاظ على الريع و الامتيازات الخاصة أكثر من خدمة الاقتصاد وتحقيق النمو والتنمية والعمل على جعل الجزائر من بين الدول الصاعدة.

ـ عدم احترام شروط ومراحل عملية الانتقال و التي تتلخص في مرحلتين أساسيتين وهما:

1ـ مرحلة التوافق بمعنى أن عملية الانتقال لم تتم على أساس التوافق المجتمعي وهو شرط أساسي للانتقال.

2ـ الشرط الثاني أو المرحلة الثانية هي المرحلة التقنية وتتمثل في وضع الضوابط والقواعد الاقتصادية والعلمية والقانونية والتنظيمية الصحيحة لعملية الانتقال.

ـ تأثر الاقتصاد والنمو بتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية وسيطرة شركات الإنتاج المتعددة الجنسيات .

. انتشار الفساد والبيروقراطية وتحويل الأموال إلى الخارج بطرق ملتوية.

ـ تهميش الموارد البشرية ذات الكفاءات وضعف الاعتماد على المعرفة و البحث العلمي لتطوير الصناعات و الخدمات المقدمة للمجتمع.

ـ تغطية والسكوت الدولي من طرف بعض الدول التي تهرب إليها الأموال وتطبيق مبدأ المصلحة على التعاون الدولي لمحاربة الفساد والجريمة المنظمة و العابرة للقارات.

. ضعف البنية التحتية في مجال الاتصالات والنقل.

ـ عدم قدرة القطاعات العمومية الإدارية والاقتصادية على ضمان التوازنات الكبرى ولا سيما في عملية التوظيف والتشغيل .

. معضلة هيمنة الاقتصاد الموازي في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وعموما لهذه الأسباب لم توفق النخبة الحاكمة في إيجاد نظام اقتصادي مناسب أو أنموذج للنمو الاقتصادي للجزائر لبناء اقتصاد قوي يتجاوز الركود والنمو العابر الذي يعتمد على تقلبات أسعار المحروقات. رغم أن الجزائر تتوفر على قدرات لبناء اقتصاد قوي وأنموذج لديمومة النمو وتحقيق التوازنات الكلية وتجاوز بقاءالاقتصاد في حالة ركود.

ولتجاوز ذلك اعتمدت الجزائر عدة سياسات وبرامج ومخططات لتحقيق التنمية و النمو الحقيقي ، وخاصة مع بداية عام 2000 نتيجة بداية ارتفاع المداخيل من جراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي والتي بلغت حوالي 100 دولار للبرميل ،ومن جهة أخرى بداية عودة الاستقرار الأمني وتجاوز لأثار الأزمة الأمنية وتأثيراتها على الإنعاش الاقتصادي ، وأهم هاته البرامج والمخططات مايلي :

1ـ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001ـ 2004) خصص له مبلغ 525 مليار دج مايعادل 7 مليار دولار.

2 . البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005ـ 2009) الذي وضع نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار المحروقات بأن بلغت أكثر من 130 دولار للبرميل الواحد ،حيث خصص له مبلغ قدر ب 1700 مليار دج ما يعادل 240 مليار دولار.

3 ـ برنامج التنمية الخماسي (2010ـ 2014) برنامج الاستثمارات العمومية خصص له مبلغ 250 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار

4 . البرنامج الخماسي (2015ـ 2019) لدعم مسيرة النمو وتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وقد خصص له مبلغ 22100 مليار دج ما يعادل 280 مليار دولار وما يلاحظ تراجع في القيمة المالية نتيجة تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014.

وما نلاحظه من هاته البرامج وضعت كلها اعتمادا على الوفرة المالية والنمو العابر المرتبط باستمرار ارتفاع مداخيل المحروقات ، ومن جهة ثانية أن هاته البرامج إلى غاية 2015 أنها حققت نسبا للنمو قدرت ب 3،7 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع حجم المبالغ المالية التي رصدت لذلك. ومن جهة أخرى سجل معدل التضخم من سنة 2005 إلى 2012 ارتفاعا مستمرا مقارنة بمعدل النمو حيث سجل سنة 2005 نسبة 1،4 % إلى غاية 8،9 % سنة 2012 . هاته ظاهرة ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ بداية التحول إلى يومنا نتيجة لمشكلة الندرة وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الطلب الوطني من السلع المختلفة .

و حسب العديد من التقارير الاقتصادية لسنة 2018 لمجموعة من المؤسسات المالية الدولية حول الأفاق الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر والتي توقعت إمكانية تحقيق معدلات نمو مقبولة. كتقرير البنك الدولي الصادر في شهر أفريل 2018 حول الأفاق الاقتصادية للجزائر و النمو ،و الذي توقع إمكانية تعافى معدل النمو مع تنفيذ الاستثمارات العامة المعلنة في قانون المالية 2018 . وبناء على ذلك يتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج الوطني 5،3 % بينما التضخم قد يسجل 5،7 %عام 2018 . لكن من جهة أخرى يتوقع صعوبة نمو معدل إجمالي الناتج الوطني بنسبة تتجاوز 2 % في سنتي 2019 ،2020 . ليشكل ذلك نموا ضعيفا لبلد متوسط الدخل ، وأغلب شعبه شباب وهذا ما يؤثر على ركود القطاعات خارج المحروقات مع زيادة معدل البطالة بأن بلغ نسبة 11،7 % في سبتمبر 2017 . في حين سجل

معدل البطالة 5 ،10 % سنة 2016 .أي بزيادة قدرها 1،2 % وخاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات والنساء [10].

بينما تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أكتوبر 2018 والذي توقع ان يستقر النمو الاقتصادي للجزائر بنسبة 5، 2 % سنة 2018 مقابل 1،4 % سنة 2017. بينما يتوقع أن يبلغ سنة 2019 نسبة 2،7 % ، أما فيما يتعلق بالتضخم فإنه يتوقع أن يسجل 6،5 % سنة 2018 و6،7 % لسنة 2019. ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الحساب الجاري نسبة 9 % بعدما كان العجز في الحساب الجاري من الناتج الوطني في 2017 13،2 % على أن يتراجع سنة 2019 بنسبة 7،9 %، ومن خلال ما تقدم يعتبر صندوق الدولي أن الاقتصاد الجزائري أمامه فرصا للنمو المستدام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في حال ارتفاع نسبي لأسعار المحروقات وانخفاض المديونية الداخيلية والخارجية ويقترح مواصلة الاصلاحات الهيكلية وتنويع الاقتصاد والشراكة مع القطاع الخاص وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات[11].

أما الحكومة الجزائرية فإنها تتوقع حسب تقديرات قانون المالية 2018 أن يبلغ معدل النمو للناتج الوطني الإجمالي نسبة 4 % ليتجاوز نسبة 2،2% عام 2017 وتتوقع أن يبلغ نسبة 5،5 %سنة 2018 وهي نسبة تقارب نفس نسبة سنة 2017 .

من خلال الأرقام يتبين أنه لا يمكن تحقيق توقعات النمو لوجود مشكلة الندرة التي تساهم في رفع التضخم وتكبح النمو، ولكن رغم ذلك يمكن بناء اقتصاد قوي أساسه النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين القطاع العمومي والخاص كما هو موجود في العديد من الدول الاسكندنافية والاعتماد على الاقتصاد الجديد القائم على العلم والمعرفة والذكاء الاقتصادي والصناعي والاجتماعي.

ومن شروط القوة في مرحلة الانتقال أو بعدها هناك شرطين أساسين للقوة إلى جانب شروط أخرى وهي:

1 . التوافق بالرجوع إلى بيان أول نوفمبر 1954 الذي ينص على" بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية " وهو ما يتوافق مع الاقتصاد المختلط والتضامني والصيرافة الإسلامية لتمويل المشاريع الاقتصادية ، وليس اختيار النماذج والبرامج والإصلاحات من طرف واحد أو جهة معينة أو عن طريق التجريب(الخطأ والصواب). ومع ضرورة مشاركة الخبراء والمختصين على

الأقل ، وليس كتنظيم مجموعة من اللقاءات السابقة والتي سميت باللقاءات الثلاثية التي جمعت بين الحكومة، المركزية النقابية ، أرباب العمل ومن دون مشاركة النقابات المستقلة وبقية التنظيمات الاجتماعية وحركات المجتمع المدني. هاته اللقاءات لم تحقق التوافق ونتائجها لم تخرج عن توجهات التيار المحافظ الموالي للسلطة الحاكمة بالنيابة عن الشعب.

2 . بناء نظام للحوافز واحترام وتطبيق القانون و محاربة الفساد والبيروقراطية بتطبيق آليات الحكومة وتحفيز وتشجيع المستثمرين والمنتجين والكفاءات والإبداع والابتكار، وإزالة العقبات من خلال تقليص مدة إنشاء الشركات والمؤسسات والاستثمار الأجنبي أو المحلي في القطاع الخاص والعام وتقليص تكاليف الإنشاء وعدم إجبار القطاع الخاص على الولاء والعمل وفق منطق الريع حتى يساهم في التشغيل وخلق الثروة. وحسب دراسة للبنك الدولي حول الصعوبات التي يواجهها المستثمر في الجزائر منها مدة الحصول على العقار قد تصل إلى 5 سنوات، ومتوسط الجمركة 16 يوما وقد يصل إلى 35 يوما، ولإيصال الكهرباء تصل المدة إلى 134 يوما،ولإنشاء مؤسسة تصل المدة إلى 121 يوما.

أما مدة الحصول على ترخيص إداري تصل مدته إلى 35 يوما،بينما تسجيل مؤسسة تصل المدة إلى 93 يوما ،وقد استند ت هاته الدراسة على عينة تتكون من 562 مؤسسة عمومية وخاصة في تسع ولايات منها المد ن الكبرى كالجزائر، عنابة ، وهران ، ورقلة ، غرداية ، وفي عشر قطاعات خارج المحروقات منها الأشغال العمومية وقطاع البناء والصناعة و54 مستثمرا أجنبيا من فرنسا، ايطاليا ، اسبانيا إلى جانب الوزارات والإدارات العمومية [12].كما أن عملية خوصصة المؤسسات العمومية تحولت إلى نظام للتنازل عن أملاك الدولة وأصول المجتمع بأساليب غير اقتصادية ودون قيمتها الاقتصادية من خلال التسرع والارتجالية وإصدار مرسوم تنفيذي يعجل ويحدد شروط الخوصصة ، بأن نص على تخفيض عمليات الدفع والتسديد تبدأ ب25 % وتصل إلى حدود 40 % في حال الدفع الفوري [13]. ويمكن تأجيل الدفع من دون تخفيض في قيمتها المالية للمحافظة على أملاك الدولة والجدوى الاقتصادي.

ـ البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير مختلف القطاعات بالاستثمار في العنصر البشري برفع مستوى التعليم والتدريب وتحفيز الابتكار والتخلص من فكرة الشعب المستهلك فقط .

ـ الشفافية للوقاية من الفساد والرشوة باستعمال الرقمنة واستبدال الطرق التقليدية للرقابة وإزالة الحواجز الشرطية والجمركية الزائدة لتجنب الاحتكاك .

ـ إنشاء هيئة مركزية للتخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات لوضع السياسات والبرامج كما هو موجود في اليابان وكوريا وغيرها من الدول الصاعدة.

. إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية المنتجة الأجنبية والمحلية.

ـ الاهتمام بتصدير المنتجات واسعة الإنتاج واللعب على أسعار الصناعات المنخفضة في الأسواق الخارجية.

. تجنب الوقوع في المديونية الخارجية.

ـ تخفيض و عقلنة الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع والاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خفض البطالة ومحاربة الفقر ومحاربة الآفات الاجتماعية.

خاتمة:

الانتقال الاقتصادي للاقتصاد الجزائري مازال متعثرا و لم يتجاوز مرحلة الانتقال فلا هو تلقائيا ولا هو منظما بل عابرا و مرتبطا بعائدات المحروقات ، ولكن يمكن تحويل الاقتصاد تدريجيا في اتجاه بناء اقتصاد قوي يحقق النمو أساسه الاقتصاد المختلط والجديد الذكي القائم على التوافق والعلم و المعرفة والذكاء والميكانيزمات الاقتصادية ،وضمن أنموذج للنمو الحقيقي يقوم على التنوع الاقتصادي إذا توفرت رغبة وإرادة لدى النخبة الحاكمة ومشاركة المجتمع ، بوضع الضمانات القانونية الكفيلة بحماية العملية الاقتصادية من الفساد وحماية التنوع الاقتصادي الذي يخلق مناصب شغل جديدة و يرفع الدخل والناتج الوطني ويقضي على الركود و الاختلالات والنمو العابر ويضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات:

ـ الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد سوق قوي يعتمد على المنافسة يتطلب الاعتماد على الية الانفتاح التدرجي، أي على مراحل حتى يتجنب الصدمات والأزمات الاقتصادية التي تخلق مشكلة الاختلالات في جميع القطاعات ويتجاوز الانتفاضات الشعبية جرى الصعوبات المالية خاصة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية والمعيشية.

ـ الانتقال الاقتصادي يتطلب الاعتماد على التدرج في تحرير الاقتصاد بالحفاظ على القطاعات الكبرى بأن تبقى قطاع عمومي مثل قطاع النقل بالسكك الحديدية ،الطيران،البريد والمواصلات، المناجم ،أو بالشراكة مع القطاع الخاص والعام كما هو معمول به في العديد من الدول التي أعتمدت التحول التدرجي مثل المجر والعديد من دول أوربا الشرقية.

ـ بناء اقتصاد مختلط يجمع بين اليات الاقتصاد العمومي والاقتصاد الحر مع الاعتماد على أساليب الصيرافة الإسلامية أو التمويل الإسلامي لتمويل النشاطات الاقتصادية وهو ما يتفق مع قيم المجتمع الجزائري.

ـ الاعتماد على تنويع الاقتصاد بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة والخدماتية لتحقيق تكامل اقتصادي ودفع لعجلة التنمية وخلق مناصب شغل للشباب وعدم الاعتماد على ريع المحروقات لتجاوز الركود والاختلالات الاقتصادية.

ـ الاعتماد على الاقتصاد الجديد القائم على البحث العلمي والذكاء واليقظة الاقتصادية لمواكبة التطور التكنولوجي والاقتصاد الرقمي في العالم.

. الاستثمار في تنمية العنصر البشري عن طريق التكوين والتدريب لخلق كفاءات قادرة على التحكم والإبداع ، مع وضع نظام للحوافز للحفاظ على استقرار و مردودية و إنتاجية القوى العاملة وتحسين الدخل الفردي.

. وضع أليات قانونية لمحاربة الفساد وتبيض الاموال ،واعتماد الشفافية ، مع ضرورة وجود قضاء مستقل وعادل من أجل بناء دولة الحق والقانون التي توفر الضمانات لكل المتعاملين وتصون حقوق الجميع وتضمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الهوامش:

1 . الموسوي عبد الوهاب محمد جواد ، الليبرالية والأزمات.دراسة في الواقع للبلدان المتحولة. دار اليازوري ، عمان: الأردن 2016،ص 173.

2. الموسوي عبد الوهاب محمد جواد ، المرجع السابق، ص 185.

3- waldimir andreff , Economie de la transition la transformation des économies planifiées en économies de marché .Beral édition :France ,2007 p23.

4 . الموسوي عبد الوهاب ، مرجع سابق ص 185.

5- waldimir andreff, opcit, p50.

6- Joeph mbandza, pauvreté et modelés de croissance en Afrique subsaharienne : le cas de Congo – Brazzaville.(1945-2000). publibook Paris, 2004, p155.

7- Karim Nashashibi ,Patrcia Alonso- Gamo. Algeria: stabilization and transition to market. IMF, publication services, Washington,1998,p 70.

8- Marcus Noland and Howard Pack, The Arab Economies in a Changing World. Peterson Institute , Washington , 2007 p57.

9- Marcus Noland and Howard Pack, idem p72.

10 . البنك الولي،الجزائر الافاق الاقتصادية . تقرير 18 أفريل 2018.

11 . تقرير صندوق النقد الدولي،تقرير 09 أكتوبر 2018 .

12 . المكي دراجي، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر بين ثقل الواقع وطموح المستقبل. مجلة البحوث والدراسات ، الجزائر،جامعة الوادي ،العدد 1 أفريل 2004، ص 81.

13 . المكي الدراجي، المرجع السابق ص 83.